الفصل الثانى

دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى (١٧٦٠-١٨٨٢)

أتى تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ ليمثل حصيلة تراكم لتفاعلات بين قوى سياسية واجتماعية فى المجتمع المصرى طيلة القرن التاسع عشر. ولفهم هذه التفاعلات يجب تسليط الضوء على طبيعة العملية التى تم من خلالها دمج مصر فى الاقتصاد العالمى من خلال التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة، وهى العملية التى كان لها تداعيات عدة، فهى ـ أولا ـ أسفرت عن تراكم واسع النطاق لرأس المال لدى شريحة تقليدية من الأعيان ـ يأتى فى مقدمتهم العمد والمشايخ. كما أنها ـ ثانيا ـ ساعدت على خلق وعى مشترك بين أفراد هذه الشريحة الاجتماعية نتيجة لتحولهم من الاعتماد فى دخولهم إلى المحاصيل النقدية عوضا عن محاصيل الإعاشة، وكذا هجرتهم إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والإسكندرية. كما ساعدت هذه العملية ـ ثالثا ـ على التقريب بين النبلاء المصريين والطبقة الحاكمة من الأتراك ـ الشراكسة وهو ما نتج عنه طبقة من الأتراك ـ المصريين. وأخيرا فقد نشأ عن عملية الدمج هذه تراجع القوة الاقتصادية والسياسية للنخبة المكونة من الأتراك ـ الشراكسة المتمركزة حول خديوى مصر. وقبيل استعراض هذه العملية ونتائجها باستفاضة، قد يكون من الضرورى التمهيد لها من خلال تسليط الضوء على الحقبة التاريخية التى تمت إبانها.

فالخاصية الرئيسية للتوسع التجارى الذى حدث فى القرن الخامس عشر كان خلق سوق عالمى متكامل يقوم على تقسيم العمل على مستوى عالمى. وبالمقارنة بالعلاقات

التجارية غير الثابتة التى كانت تتم بين قارات العالم فى فترات تاريخية سابقة، فقد كانت هذه المرحلة الجديدة فى شكل العلاقات التجارية العالمية نتيجة مباشرة لتحول أوروبا من نمط الإنتاج الإقطاعى إلى نمط الإنتاج الرأسمالى. وكانت المحطة الأولى فى هذا التوسع التجارى من نصيب أمريكا اللاتينية، حيث اتسع نطاق التعامل التجارى ليشمل توريد المواد الأولية ـ كالقهوة ـ والمعادن النفيسة إلى أوروبا. وقد أدى استجلاب هذه المعادن النفيسة إلى ثورة فى الأسعار فى أوروبا، اندلعت شرارتها الأولى فى إسبانيا، ثم ما لبثت أن امتدت فى تأثيرها شرقا. وفى تلك الأثناء كانت الإمبراطورية العثمانية تواجه انكماشا فى قيمة عملتها ـ التى كانت تعتمد على رصيدها من الفضة ـ فى نهاية القرن السادس عشر بسبب هذا الازدياد فى حجم المعروض من المعادن النفيسة، ذلك أن الطلب المتزايد فى الأسواق الأوروبية على المواد الخام التى تنتجها الإمبراطورية العثمانية لتلبية احتياجات رأسمالها الصناعى الوليد، أدى لارتفاع فى احتياطيات الفضة لديها وهو ما مكن رأس المال الأجنبى من التوغل بصورة أوسع داخل أرجاء الإمبراطورية.[1]

وعلى الرغم من القبول الواسع لفكرة أن تراجع الإمبراطورية العثمانية نجم ـ فى معظمه ـ عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والذى أدى لتحول التجارة عن البحر المتوسط ـ إلا إنها نظرة خاطئة للأمور. فتأسيس البريطانيين والهولنديين لمصالح اقتصادية قوية فى الهند، وجاوة (إندونيسيا) على الترتيب، حفز التجار الأوروبيين على استكشاف طرق جديدة للمنسوجات والسلع المصنعة الأخرى ـ تمر عبر الشرق الأوسط. هذا فضلا عن أن البحث عن هذه الطرق الجديدة لآسيا صاحبه اكتشاف مواد أولية جديدة فى

---

(١) كما يوضح برنارد لويس: «الأثر المالى على تركيا من جراء هذا الطوفان المفاجئ من الفضة الرخيصة والمتوافرة من الغرب كان آنيا وكارثيا ... تخفيض فى قيمة العملة ... وهو ما أثار موجات من الأزمات المالية المتعاقبة ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى. حيث أنه مع تراجع سعر الفضة، بدأ سعر الذهب فى الصعود. وبالتالى فقد أضحت المواد الخام التركية رخيصة بالنسبة للتجار الأوروبيين وكان تصديرها يتم بكميات كبيرة بما فى ذلك القمح ـ رغم الحظر المفروض عليه حينئذ. كما أخذت الصناعات المحلية فى الاضمحلال فى مقابل التوسع فى استيراد المصنوعات الأوروبية. كما أسفر الضغط المالى والتخبط الاقتصادى، مصحوبين بمضاربات وتعامل ربوى واسع النطاق، عن ضغوط شديدة وخسارة لقطاعات كبيرة من السكان».

Bernard Lewis. **The Emergence of Modern Turkey**. London: Oxford University Press, 1961. p. 29.

الشرق الأوسط يمكن استغلالها فى الصناعة الأوروبية ـ كالحرير الشرقى.[١] كما كان أحد المكونات الرئيسية لعملية التكامل الاقتصادى العالمى توجيه مساحات شاسعة من العالم غير الغربى لإنتاج المواد الأولية فى استجابة للتوسع الاقتصادى الأوروبى. وهى العملية التى لم تسفر فقط عن تولد الاعتماد على أوروبا فى بيع السلع الأولية، إنما نشأ عنها كذلك عملية «تبادل غير متوازن» حيث تم الاستيلاء على جزء من الفائض المتحقق لصالح العالم غير الغربى من بيع السلع الأولية غير مرتفعة الثمن فى مقابل السلع المصنوعة الغالية بشدة والمنتجة فى الغرب.[٢]

وهذا الصعود فى الرأسمالية الصناعية فى أوروبا فرض على الإمبراطورية العثمانية مواجهة تطورات تقنية حديثة تزايدت معها حاجة العثمانيين للدفاع عن أنفسهم فى مواجهة القوى الأوروبية، الأمر الذى حدا بهم للتوسع فى بناء جيوشهم النظامية. هذا فضلا عن أن التطور السريع فى التقنيات العسكرية الغربية فرض زيادة فى مشتريات الأسلحة، وهو ما استنفذ موارد الخزانة العثمانية. كما استبدل العسكر التقليديين أو الإقطاعيين (السباهى) بجنود محترفين، بحيث أصبحت القوات المسلحة أكثر تنظيما، غير أنه أدى لتآكل الطبقة العاملة فى النظام الزراعى العثمانى. هذا فضلا عن أن استخدام جامعى ضرائب حكوميين بدلاً من الإقطاعيين، أدى لمزيد من التراجع فى حصيلة الفائض الزراعى، وتجاهل المزارع الكبيرة المتخصصة فى التصدير.[٣]

ولم يتوقف تأثير توغل رأس المال الأجنبى داخل الاقتصاد العثمانى على تدميره، وإنما أدى أيضا إلى الحد من إحداث أى إصلاحات ذات قيمة فى البيروقراطية الحكومية ـ والتى كان يمكن أن تؤدى لنظام أكثر كفاءة فى جمع الضرائب عبر أرجاء الإمبراطورية. فقد ثبت أن الجهود الأولية لتنظيم جمع الضرائب فى مصر بصورة أكثر سلاسة من خلال

---

(١) Ralph Davis. "English Imports from the Middle East, 1580-1780" in M. A. Cook (ed.) **Studies in the Economic History of the Middle East**. London: Oxford University Press, 1970. pp. 194-196.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية يمكن مراجعة:
Arghiri Emmanuel. **Unequal Exchange**. New York: Monthly Review Press, 1972.

(٣) Lewis. Pp. 32-33.

البيروقراطية الحكومية لم تكن ذات جدوى، حيث تفشي فساد واسع النطاق، خصوصا فى ظل غياب شبكات اتصال متطورة تصل القاهرة بإسطنبول، وهو ما حد من قدرة السلطات المركزية على مراقبة جمع وتوريد العائدات، الأمر الذى أجبر السلطات العثمانية على إعادة فرض نظام الملتزمين لجمع الضرائب، على الرغم من قيامهم بإلغاء النظام الإقطاعى بعد احتلالهم لمصر عام ١٥١٧. وبالرغم من توفير النظام لحوافز كافية للملتزمين للقيام بتوريد القسط الأعظم من الضرائب والحبوب فى إسطنبول، إلا أنه ساعد كذلك على خلق مراكز قوى مناوئة فى مصر، حتى أنه بحلول القرن السابع عشر أضحى ممثل السلطان لا يعدو أن يكون مجرد سجين افتراضى لدى طائفة المماليك التى عادت لتحكم قبضتها على الاقتصاد وجهاز الدولة.(١)

وبينما نجح المماليك فى التصدى للعثمانيين وإعادة بسط نفوذهم على مصر، فإنه لم يكن بمقدورهم مواجهة النفوذ المتصاعد منذ أواخر القرن الثامن عشر لرأس المال الأجنبى. وعلى الرغم من الحاجة للقيام بالمزيد من البحث فى هذه النقطة، فإن توغل رأس المال الأجنبى هذا يبدو أنه نتج بالأساس من الحاجة للحبوب المصرية فى أوروبا ـ خصوصا فى جنوب فرنسا. وكما حدث فى تركيا العثمانية، وجد المماليك فى مصر أنفسهم مضطرين للاستثمار فى التقنيات العسكرية المكلفة للمحافظة على حكمهم لمصر. هذا فضلا عن استنزاف الفوائض المصرية عن طريق إنفاقها على الكميات الهائلة من سلع الرفاهية التى أتيحت للطبقة المملوكية الحاكمة. فأدت الحاجة لاستعمال أعداد متزايدة من المرتزقة لاستخدام وسائل الحرب الحديثة، وتزايد رغبة المماليك فى سلع الرفاهية الأوروبية لتراجع الأخلاق العسكرية ـ والتى مثلت فى السابق الأساس للتناغم الاجتماعى بين المماليك. علاوة على ذلك، فإن الدوامة التضخمية التى لحقت بالاقتصاد المصرى، والتى صاحبت تحوله للصورة التجارية بشكل متزايد، زادت من صعوبة توفير المماليك للنفقات اللازمة للحفاظ على مستوى معيشتهم البذخى.(٢)

---

(١) Stanford Shaw. "Landholding and land-tax in Ottoman Egypt." In P. M. Holt (ed.), **Political and Social Change in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1968. p. 102.

(٢) Peter Gran. **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840**. Austin, Texas: University of Texas Press, 1979. pp. 17-19.

هذا وإن كان قدوم رأس المال الأجنبى قد قوض من سلطة الطبقات الحاكمة فى كل من تركيا العثمانية ومصر، فإن شرائح أخرى من المجتمع استفادت من هذا التغير. ففى مصر، حدث انتعاش تجارى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر نتيجة للحاجة المتزايدة للحبوب المصرية، كان المستفيد الرئيس منها هو طبقة التجار المحليين، وهو ما تأكد من خلال الصحوة الثقافية التى رعوها مع نهاية القرن الثامن عشر.[1] وهذا التحول فى موازين القوى من طبقة حاكمة أجنبية نحو تمكين المزيد من العناصر الوطنية مثّل عملية أخذت فى التكرار طيلة القرن التالى كذلك.

وعلى الرغم من أن الدوافع وراء قيام نابليون باحتلال مصر عام ١٧٩٨ لم تستبين بالكامل بعد، فإن أهمها يعد رغبة فرنسا فى حماية مصالحها الاقتصادية فى مصر. فتبرير الحملة فقط فى سياق التنافس الاستراتيجى بين بريطانيا وفرنسا للتحكم فى طرق التجارة للهند ـ وهو ما تم فى معظم الأحوال ـ إنما يعطى تفسيرا جزئيا فقط للأمور.[2] وكانت إستراتيجية نابليون لحكم مصر تتمثل فى اللجوء للعلماء وطبقة التجار الصاعدة ـ كنتيجة لاستفادتهم من المد التجارى الذى بدأ فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ـ فى مواجهة الارستقراطية المملوكية الحاكمة وأتباعها. وساهم هذا الغزو فى تعزيز التغيرات التى لحقت بهيكل الطبقات الاجتماعية المصرى بشكل أضر بمصالح المماليك فى مقابل إتاحة المجال للطبقات الحضرية الوسطى.

وجاءت إعادة ترتيب هيكل الطبقات الاجتماعية المصرى خلال القرن الثامن عشر نتيجة لتدافع رأس المال الأجنبى والاحتلال الفرنسى فى الفترة من ١٧٩٨ وحتى ١٨٠١ بما أفسح المجال لمحاولة استعادة السيطرة على مصر بقيادة محمد على باشا، وطبقًا للأساليب المتبعة عادة فى هذه الأحوال، استغل الوالى العثمانى ظروف عدم الاستقرار فى مصر لتدعيم سلطته على القطر، فكان من شأن تقوية الطبقات الحضرية الوسطى بالمقارنة ببيوت المماليك تمكين محمد على من مجابهة ما تبقى من نفوذ للمماليك وكذا فتح قنوات اتصال مع سكان الريف والحضر.

---

(١) المرجع السابق . ص: ٩-١٠، ٢٦-٢٧، والفصلين الثانى والثالث ص : ٣٥-٧٥.

(٢) الإدعاء بأن منطقة ما من العالم غير الغربى إستراتيجية لبريطانيا أو فرنسا يثير التساؤل: إستراتيجية لأى غرض؟ فتكون الإجابة بالتالى أن هذه المناطق هى إستراتيجية فقط لخدمة أهداف اقتصادية أكبر.

كان قرار محمد على خلق احتكار للدولة على الإنتاج والتوزيع قد جعل إلغاء نظام الالتزام أمرا لابد منه، وبهذا تضاءل وجود القائمين عليه من أتباع المماليك، فضلا عن الحد من نفوذ الطبقات الحضرية الوسطى. وما تلا ذلك من إعادة تنظيم للإنتاج الزراعى مما أجبر أعدادا كبيرة من الفلاحين على العمل كأجراء فى مزارع الدولة، على الرغم من قيامهم بزراعة مساحات من الأرض منفردين، لأن كل الأراضى الزراعية أضحت مملوكة للدولة. ثم اكتمل احتكار الدولة بقيامها بتوزيع الحبوب مع تنظيم الإنتاج، فلم يعد ممكنا للتجار الأجانب العمل فى الدلتا والتعامل مع الفلاحين مباشرة، أو تحميل شحنات من الحبوب أو القطن فى سفنهم فى النيل.

غير أن استغلال الفلاحين فى ظل نظام محمد على أدى فى نهاية المطاف لهجرة واسعة النطاق للمناطق الحضرية، حيث كانوا مدفوعين بضرائب الوالى الباهظة وسياسة إرغامهم على بيع المحاصيل للدولة بسعر تعسفى، وهو ما أدى إلى انتشار البؤس وعموم الفقر فى أرجاء الريف بشكل تخطى مستويات المعيشة المتدنية التى غالبا ما يعيش الفلاحون عليها. وكان تحويل الحرفيين للعمل فى مصانع الذخيرة والنسيج الحكومية قد أدى لتفكك عدد كبير من الطوائف وبالتالى الإنتاج الحرفى.[1] كما تسبب غياب العملة الموحدة والصعوبات التى واجهها المستشارون الأجانب الذين استجلبهم الباشا لإدارة مصانعه فى خلق مشكلات إضافية. إلا أن هذه التطورات تشير إلى التحديات التى واجهها محمد على فى خلق دولة قوية ذات قاعدة اقتصادية لا توفر فقط الحماية لمصر فى مواجهة تركيا العثمانية وأوروبا ـ بل وتمكن الوالى من مد نفوذه للحجاز وبلاد الشام ومنطقة شرق المتوسط.

هذه الصعوبات الداخلية التى اعترضت سبيل نظام محمد على كانت مصحوبة بمحاولات القوى الأوروبية للقضاء على قوة الباشا. وكان أمضى سلاح استخدمه الأوروبيون ضد محمد باشا هو الحقوق السابقة التى تم تضمينها لصالحهم فى معاهدات الاستسلام. فهذه المعاهدات، والتى وقعت أولاها فى ١٥٣٦، عكست الضعف العسكرى للإمبراطورية العثمانية بعد هزيمة جيوشها فى أوروبا. وكان أحد الحقوق المتضمنة فيها هو الحق فى المتاجرة داخل حدود الإمبراطورية العثمانية، وحظر فرض تعريفات على صادرات

(١) على الجريتلى. **تاريخ الصناعة فى مصر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢. ص ص: ١٠-٧١، ٧٧.

التجار الأوروبيين، وهو الحق الذى أثارته القوى الأوروبية فى محاولاتها حث الإمبراطورية العثمانية إجبار محمد على على إزالة احتكاره للتجارة الداخلية والمواصلات.

وإذا كانت حاجة التجار الأجانب للحصول على منافذ للأسواق الداخلية لشراء الحبوب مباشرة من الفلاحين، فإن استجلاب قطن جوميل فى عام ١٨٢٠ وما تلاه من توسع شديد فى زراعته لم يكن إلا ليجعل هذه الحاجة أكثر حدة. فقامت حملة شعواء من قبل تجار الإسكندرية لحمل القوى الأوروبية على توقيع المزيد من الضغوط على محمد على لحمله على إزالة المعوقات المفروضة على التجارة الداخلية. ولم تتبن هذه الحملة فقط الدعاوى التى تضمنتها معاهدات الاستسلام المشار إليها سلفا، وإنما استخدمت كذلك شعارات مدرسة حرية التجارة التى كانت تجد فى مركز صناعة المنسوجات فى إنجلترا معقلا تاريخيا لها. وكان التوسع الهائل فى صناعة النسيج فى إنجلترا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وما تلاه من تزايد الحاجة فى بريطانيا لإيجاد موارد جديدة للقطن، هو ما قوى من شوكة التجار الأجانب فى الإسكندرية خلال قيامهم بتلك الحملة. وبهذا يمكن القول بأن استجلاب قطن جوميل كان سببا رئيسيا آخر وراء دمج مصر فى السوق العالمية، فبينما أدى هذا المحصول لارتفاع شديد فى عائد الزراعة المحلية، فإنه زاد من مطامع رأس المال الأجنبى للنفاذ للسوق المصرى دونما إعاقة من قبل نظام محمد على الاحتكارى.

فضلا عن ذلك، فإنه يمكن تتبع محاولة محمد على الطموحة لبناء دولة مصرية قوية من خلال تقصى أهداف سياساته الخارجية، فعلى الرغم من نجاح جيوش الباشا فى التوغل داخل سوريا، وكذا تأليب عدد من الأعيان فى وسط الأناضول ضد السلطان فى إسطنبول، فإنه لم يكن بمقدوره الحفاظ على هذه المكاسب. وكان من الأسباب الرئيسة وراء فشل محمد على داخليا وخارجيا هو نقص الأيدى العاملة، حيث لم يتوافر عدد كاف من الفلاحين للوفاء بحاجات الإنتاج المحلى وكذا لخدمة القوات المسلحة. كما دفعت المحاولات المصرية للتحكم فى إنتاج الحرير فى بلاد الشام والزيت فى كريت وتجارة القهوة فى الحجاز وكذا تجارة التوابل من خلال ميناءى مصوع وسواكن على البحر الأحمر الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى للتحالف فيما بينهما ـ وإن كان بصورة مؤقتة ـ فى ما تمثل فى الاتفاقية الإنجليزية التركية فى ١٨٣٨، ثم اتفاقية لندن عام ١٨٤٠. وكان مضمون

الاتفاقية الأولى إرغام محمد على على إلغاء التعريفات المفروضة على الصادرات الأوروبية، وإنهاء احتكاره للنقل البرى والنهرى، بينما تم بمقتضى الاتفاقية الثانية إجبار الباشا على إجراء تخفيضات على حجم قواته المسلحة، وبهذا مثل عام ١٨٤٠ بداية الانهيار الفعلى لنظام محمد على على الرغم من استمرار الباشا فى سدة الحكم حتى وفاته عام ١٨٤٩.

وقد شهدت فترة حكم محمد على تغيرات اجتماعية ملحوظة، وكان لها تداعيات جمة من حيث نمو الوطنية الاقتصادية وتأسيس بنك مصر فى مطلع القرن العشرين. وعلى الرغم من استفادة الطبقات الحضرية الوسطى من الانتعاش التجارى خلال القرن الثامن عشر من خلال تراكم رأس المال لديهم، فإنهم حافظوا على استقلاليتهم كشريحة اجتماعية مختلفة عن طبقة المماليك الحاكمة، هذا فضلا عن عدم قيامهم بأى دور سياسى فاعل فيما عدا ما أنيط بهم القيام به من خلال تحكمهم فى الأزهر والطرق الصوفية. غير أن حاجات نابليون الإدارية للحكم أملت الحد من نفوذ المماليك، ثم كانت محاولة محمد على لخلق اقتصاد حديث تحت سيطرة الدولة وهو ما أفسح المجال أمام دور يمكن لهذه الطبقات الاضطلاع به، لاسيما بعد التخلص من المماليك فى عام ١٨١١. وعلى الرغم من معاناة هذه الطبقات ـ خصوصا طائفة التجار ـ من نظام الاحتكار؛ إلا أن نظام محمد على عمد إلى توظيف أعداد متزايدة من المصريين فى المناصب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وكان الأوفر حظا فى هذه العملية الشق الريفى من الطبقات الوسطى والمتمثل فى أعيان القرى. فبعد الاستحواذ على أراضى الملتزمين لتطبيق نظامه الزراعى، عمد الباشا لاستخدام هؤلاء الأعيان كوسطاء لاستجلاب مجندين للخدمة فى قواته العسكرية الآخذة فى التزايد، وكذا للتواصل مع الفلاحين من خلالهم. ويرى البعض أن محمد على عمد لاستغلال الشعور بالكراهية من قبل أعيان الريف تجاه نظرائهم فى الحضر ـ خصوصا التجار ـ لموازنة قوة الطبقات الحضرية الوسطى.[1]

وكان نفوذ أعيان الريف ملموسا فى ديوان محمد على (المجلس العالى) المنشأ عام ١٨٢٨، حيث كان الديوان يضم فى عضويته ممثلين عن عائلات أعيان الأرياف ـ

---

(١) Gran. P. 114.

وبالطبع فإنه لا ينبغى تضخيم العلاقات العدائية بين العناصر الريفية والحضرية للطبقة الوسطى إذا ما أخذ فى الاعتبار أن هذه العائلات جميعها غالبا ما كانت ترتبط فيما بينها بصلات القرابة أو النسب.

والتى ما لبثت أن احتلت موقع الصدارة فى تشجيع الحركة الوطنية المصرية ودعم بنك مصر خلال قرن من ذلك التاريخ.[1] وعلى الرغم من صعوبة تقصى وضع هذه العائلات قبل تمكينهم فى ظل حكم محمد على، فإن وثائق تملك الأراضى ـ وكذا المصادر الثانوية ـ كلها تشير إلى أن هذه العائلات كانت تتمتع بمكانة عالية فى الريف قبل نظام الباشا. والبيانات الضئيلة المتاحة تشير لاستمرارية ـ أكثر من حدوث تحولات جذرية ـ فى الهيكل الاجتماعى الداخلى فى الريف. ولعله يكون من المنطقى أن يلجأ الباشا لاستغلال عائلات أعيان الريف التى تمتلك بالفعل القوة الاقتصادية والمركز الاجتماعى بدلا من البيروقراطية التركية ـ الشركسية للإشراف على الإنتاج الزراعى وجمع الضرائب. وكان من أثر انتشار زراعة القطن طويل التيلة فى مصر زيادة قوة أعيان القرى داخل نظام الإنتاج الزراعى، كما تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب من جراء تراكم رأس المال الناجم عن هذا التوسع الزراعى لديهم. وبينما قد يكون صحيحا أن عائلات أعيان الريف لم تتمكن من تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية فى ظل نظام الاحتكار، إلا أن قانون عام ١٨٣٦ الذى سمح لحائزى الأراضى بتملكها فعليا ـ إن لم يكن قانونيا كذلك ـ قد مثل بداية لعملية تمكن فى إطارها المصريون من فرض قدر أكبر من السيطرة على وسائل الإنتاج. وقد سمح هذا المركز النافذ الجديد لأعيان الريف بالاستفادة من تراجع الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة التى تراجعت بسبب نفاذ رأس المال الأجنبى للأسواق بعد انهيار نظام الاحتكار فى ١٨٤٠.

اتخذ قدوم رأس المال الأجنبى للأسواق المصرية أشكالًا عدة، كان أبرزها القروض الأجنبية فى ظل حكم خلفاء محمد على. وأول هؤلاء الخلفاء كان إبراهيم ابن محمد على والذى توفى خلال ستة أشهر من توليه سدة الحكم. وعندما تولى خلفه ـ عباس حلمى الأول ـ السلطة وجد خزانة الدولة شبه خاوية تقريبا وذلك نتيجة للتخبطات الاقتصادية التى نتجت عن نظام محمد على الاحتكارى ومغامراته العسكرية المتعددة. وعلى الرغم من تواضع ذكر عباس فيما يتعلق بالإنجازات الضخمة، إلا أنه يذكر له أنه صاحب أول مشروع لربط القاهرة والإسكندرية بالسكك الحديدية، وإن كان قد وجد نفسه مضطرا

---

(١) محمد صبحى خليل. **تاريخ الحياة النيابية فى مصر**. ج ٦. ص ص: ١٢-١٤. وقد ضمت هذه العائلات - على سبيل المثال لا الحصر ـ عائلات الشريعى وفودة وأباظة والمنشاوى والشواربى.

للاقتراض من الشركة الشرقية مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لتمويل المشروع فى ظل تردى الأحوال المالية للدولة، وعلى الرغم من نجاحه فى سداد قيمة هذا القرض، إلا أنه بقيامه بالاقتراض من الخارج فإنه يكون قد حاد عن سياسة سلفه محمد على فى منع ـ أو على الأقل تقليل ـ تواجد رأس المال الأجنبى فى مصر، وهو ما دفع الأخير لرفض عدة عروض لقروض من بيوت المال الأجنبية. وعلى الرغم من عدم تكوينه لتركة من الديون الأجنبية، إلا أنه خلف ورائه دينا داخليا ثقيلا تحمل به خليفته سعيد باشا تراوحت تقديراته بين ٣٠٠,٠٠٠ بورس (١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) و٣٦٠,٠٠٠ بورس (١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى).[١] ولعل التحدى الأكبر الذى واجهه خلفاء محمد على كان يكمن فى تطوير وتوسيع البنية التحتية المصرية لتسهيل النمو المطرد فى زراعة القطن. ونظرا لعدم توافر الموارد الكافية لتحسين مرافق الموانئ (وبصفة خاصة الإسكندرية) والتوسع فى الرى وإنشاء شبكات نقل ومواصلات حديثة داخليا، أضحت مصر معتمدة على رأس المال الأجنبى وأصبحت أكثر اندماجا فى السوق العالمية.

وشهدت فترة حكم محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) تزايدا مطردا فى حجم الدين المصرى، وكان جزء من هذه الديون عثمانيا ـ بضمان الجزية على مصر للباب العالى. ويلاحظ هنا أن عدم قدرة الإمبراطورية العثمانية على أخذ قروض بدون تقديم ضمانات خارجية إنما كان أحد المؤشرات على تدهور وضعها المالى. وبالتالى أضحت هذه القروض شديدة الوطأة على خزانة مصر، مقرونة بالجزية السنوية المقررة وفقا للفرمان العثمانى الصادر عام ١٨٤١.

وبالإضافة لتكاليف تأسيس بنية تحتية حديثة فى مصر والجزية نصف السنوية التى كان لزاما على مصر دفعها للندن، وفقا لشروط القروض الأنجلو ـ تركية المعقودة عامى ١٨٥٤ و١٨٥٥، فقد واجهت الدولة المصرية أعباء إضافية متمثلة فى تكاليف إنشاء قناة السويس، والتى تطلب البدء فيها قيام الحكومة المصرية بصرف ما يزيد على الثلاثة ونصف مليون جنيه إسترلينى لشراء السندات المصدرة، ولتوفير ٢٤,٠٠٠ فلاح مصرى للعمل بالسخرة، هذا علاوة على القيام بمنح الشركة الفرنسية المالكة للقناة تسهيلات

(١) عبد المقصود حمزة. الدين العام فى مصر (١٨٥٤-١٨٧٦). القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٤. ص: ٦-٧.

عديدة، كحق تملك مساحات شاسعة من الأراضى. وفضلا عن ذلك فقد حرم إنشاء قناة السويس الدولة من العائدات التى كانت تحصلها فى السابق نظير خدمة الترانزيت البرية المارة بمصر. ووفقا لتقرير كيف والصادر عام ١٨٧٦، فإن إجمالى ما صرفته مصر على إنشاء القناة بلغ ١١٩ , ٠٧٥ , ١٦ جنيها إسترلينيا، وهو رقم ضخم على الرغم من عدم تضمنه للتكاليف غير المباشرة من قبيل تأثير السخرة على إنتاج محصول القطن خلال «مجاعة القطن»(*) والتى حدثت خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية، حيث قلت العمالة فى مجال الزراعة وهو ما حد من قدرة مصر على الاستجابة للطلب على القطن خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر.(١) ولا يفوتنا التنويه فى هذا الصدد أن إنشاء القناة زاد من درجة تدخل القوى الأوروبية فى الشئون الداخلية لمصر، فالدين المتزايد للدولة أدى لقيام هذه الدول بمراقبة أكثر إحكاما للسياسة المالية المصرية. كما أن الاستثمار الفرنسى الكبير فى إنشاء القناة وأهميتها الإستراتيجية أشارا بوضوح لانزلاق مصر لمعترك التنافس الدولى بين فرنسا وبريطانيا العظمى.

وهكذا يمكن القول بأن انهيار نظام محمد على الاحتكارى، متبوعا بالتوسع السريع فى زراعة القطن، وتطوير البنية التحتية لمصر، وتنامى الدين الخارجى، كانت كلها عوامل أدت فى النهاية إلى دمج مصر فى السوق العالمية. كما تشكل هيكل رسمى للائتمان تمخضت عنه حاجة الدولة لتحقيق قدر كبير من الإيرادات خلال فترات زمنية قصيرة للوفاء بالالتزامات المتعلقة ببناء القناة. ففى ١٨٥٤، وافق سعيد على تأسيس بنك مصر للإفلات من الفوائد المبالغ فيها التى كانت تحصلها بيوت المال المحلية ـ والتى كانت مملوكة لمقرضى النقود من الفرنسيين واليونانيين واليهود. وإن كان الحال لم يتحول للأفضل بعد التعامل مع البنوك الأوروبية التى لم تكن ترضى بأقل من موافقة الخديوى على كامل شروطهم لتقديم القروض.(٢)

كما كان انخفاض قيمة العملة المصرية فى عقدى الأربعينيات والخمسينيات من القرن

(*) والتى نجمت عن وقف الإنتاج الأمريكى من القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، وهو ما أدى لشح المعروض من القطن فى السوق العالمية وارتفاع أسعاره (المترجم).

(١) المرجع السابق. ص ص: ٢٦-٢٨.

(٢) المرجع السابق. ص: ٤٠.

التاسع عشر مؤشرا إضافيا على الصعوبات المالية المتزايدة فى مصر بالاضافة إلى تعمق اندماجها فى السوق العالمية، هذا فضلا عن اعتماد العملات الأجنبية كوسائط تبادل مقبولة قانونا، حتى إن سندات الخزانة المصرية تحولت تدريجيا عن العملة الوطنية كوسيط التبادل فى الأعمال الحكومية. وكانت هذه السندات جاذبة بشدة للمضاربين بسبب قصر أمدها الزمنى وأسعار خصمها المرتفعة ـ والتى بلغت فى بعض الأحيان ٣٠ بالمائة، والذين تمكن معظمهم من تكوين ثروات هائلة حرمت الخزانة المصرية من المزيد من العائدات. كما انجذب إليها عدد آخر من المضاربين بسبب الطفرة فى أسعار القطن التى شهدتها فترة الحرب الأهلية الأمريكية، وذلك بحثا عن أسعار فائدة أعلى. كان خلاصة ذلك أن العدد الهائل من هذه السندات قصيرة الأمد، والتى تم إصدارها «لأصحاب العقود ومسئولى الحكومة، وحتى الخديوى نفسه، لتأمين نفقاته المستقبلية، وقبلهم جميعا شركة قناة السويس، نجم عنه تضخم رهيب فى حجم الدين العام».[١] وفى عام ١٨٦٢، لجأت الحكومة المصرية للمرة الأولى لطرح قرض للاكتتاب العام من بيت مال أوبنهايم. وكان من جراء انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية تقلص صادرات مصر من القطن، وهو ما أدى لمزيد من التراجع فى الحالة المالية لمصر مع انخفاض إيراداتها. وهو ما اتضح معه أن تأسيس نظام بنكى حديث والقيام بالاقتراض من مصادر أجنبية لم يسهم فى إقالة مصر من عثرتها المالية، وإن كانوا قد ساهموا فى جر الاقتصاد المصرى ليصبح أكثر تأثرا بنظيره العالمى.

وكان اعتماد الاقتصاد المصرى على السوق العالمية قد أخذ فى الازدياد مع توجه ملاك الأراضى لزراعة القطن بدلا من المحاصيل الغذائية، فبينما زاد الإنتاج المصرى من القطن باطراد بعد عام ١٨٢٠، فإن إنتاج الحبوب تزايد بشكل أقل حدة.[٢] وعلى الرغم من إمكان اعتبار هذا التحول بمثابة سياسة رشيدة من قبل الملاك مع تراجع الطلب فى السوق العالمية على الحبوب المصرية، إلا أنه بدأ مرحلة أضحت فيها مصر معتمدة على

---

(١) المرجع السابق. ص: ٥١.

(٢) E. R. J. Owen. **Cotton and the Egyptian Economy**. London: Oxford University Press, 1969. p. 161; Patrick O'Brian. "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt: 1821-1962". In Holt (ed.). P. 179.

مصادر أجنبية لتأمين الحصول على ما يكفيها من الحبوب بعد أن كانت مكتفية ذاتيا من المنتجات الغذائية فيما مضى.[١]

أما فترة حكم إسماعيل والممتدة من ١٨٦٣ وحتى ١٨٧٩، فقد شهدت تعاظم التناقضات التى أحدثها قدوم رأس المال الأجنبى لمصر. فقد حاول إسماعيل التحايل على انخفاض عائدات الصادرات من القطن فيما تلا الحرب الأهلية الأمريكية من خلال إعادة بناء صناعة السكر فى مصر. وتم ذلك من خلال إقامته لسلسلة من المصانع فى الوجهين البحرى والقبلى والفيوم لإعادة بث الروح فى صادرات السكر المصرية (التى انخفضت من ٣٢,٧٥٠ قنطار عام ١٨٦٢ إلى ٢٠٠ قنطار عام ١٨٦٥) وكذا لاستعادة السوق الداخلية من قبضة الواردات الفرنسية.[٢] وعلى الرغم من تملكه الأراضى اللازمة للتوسع فى زراعة السكر ـ حيث كان يمتلك أكثر من نصف مليون فدان من الأراضى الزراعية ـ إلا أنه كان مرغما على الاقتراض من ممولين أجانب لشراء الآلات اللازمة للمصانع. ورغم ذلك فقد نمت هذه الصناعة وكانت قادرة على الصمود فى وجه المنافسة الشرسة التى واجهتها بين عامى ١٨٧٥ و١٨٨٠. غير أن المشروع الطموح لم يتكلل بالنجاح فى نهاية الأمر بسبب ارتفاع أسعار الفحم ونقص العمالة الماهرة، فكان أن تحملت الحكومة بنفقات أكثر مما جنت من عوائد.[٣]

ولكن الخديوى لم يستسلم وحاول تدعيم موقف مصر فى مواجهة رأس المال الأجنبى مستخدما سبلًا أخرى. فلكى يزيد من استقلاله عن السلطان العثمانى، ولتحقيق درجة أكبر من المرونة والاستقرار فى تعامله مع القوى الأوروبية، نجح الخديوى فى استصدار فرمان عام ١٨٦٦ نص على أن الحكم فى مصر وراثى فى سلالة محمد على، وتلا ذلك فرمان آخر فى ١٨٦٧ يطلق يد الخديوى فى إدارة الشئون الداخلية فى مصر. وكان أحد أهداف إسماعيل من وراء استصدار هذين الفرمانين هو تأمين قدر أكبر من تعاون السلطان حال توجهت مصر لطلب قروض فى أسواق المال الأوروبية. وإن كانت هذه الفرمانات لم تأت

---

(١) راشد البراوى ومحمد حبيش. **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث**. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٤. ص: ٩٩.

(٢) Jean Mazuel. **Le Sucre en Egypte**. Cairo: E. and R. Schindler, 1937. p. 34.

(٣) راشد البراوى ومحمد عليش. ص. ١٠١. ;Owen. **Cotton**. Pp: 154-155

دون تكاليف، حيث تم بموجبهما رفع الجراية السنوية الواجبة لتركيا على مصر إلى ١٥٠,٠٠٠ كيسًا (أى حوالى ٦٨١,٨١٨ جنيه إسترلينى) بدلا من ٨٠,٠٠٠ كيسًا. كما طلب السلطان من الخديوى مساعدته عسكريا فى قمع الحركة الانفصالية فى كريت عام ١٨٦٦، وكذا حروب جدة، وهو ما استلزم زيادة حجم القوات النظامية المصرية إلى ٣٠,٠٠٠ رجل، الأمر الذى مثل عبئا ماليا جديدا زاد الأمور تعقيدا. ونظرا للمناوشات التى دارت بعد ذلك بين السلطان والخديوى حول كيفية تفسير مضمون الفرمان الثانى، أصبح واضحا أن مصر لم تحظ فعليا بدرجة أعلى من السيطرة على مقدراتها المالية.[1]

كما اعتبر تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ بمثابة محاولة أخرى من الخديوى لتدعيم موقفه والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة فى وجه رأس المال الأجنبى. وعلى الرغم من الادعاء بأن الدعوة لإنشاء المجلس إنما عكست رغبة إسماعيل لإلحاق مصر بركب الدول المتحضرة، فإن تأسيسه فى عام ١٨٦٦ وليس قبل ذلك خلال حكم الخديوى، إنما يعطى ثقلا أكبر للفرضية المشار إليها فى مطلع هذه الفقرة، وهى أن المجلس جاء كمحاولة لإقالة مصر من عثرتها المالية. وبناءا على الصورة المخادعة للدعم الشعبى لنظام حكمه، كان الخديوى يطمح لتقوية الموقف الائتمانى لمصر فى لندن وباريس. غير أن حقيقة أن المجلس كان ينعقد شهرين فقط فى العام كان دليلا على عدم وجود نية لاعطائه أى قوة حقيقية. إلا أن هذا لم يمنع المجلس من إبداء بعض الفاعلية ووقوفه موقف المعارض من الخديوى فى عدد من القضايا ـ خصوصا فيما يتعلق بالسياسة المالية ـ وهو ما أدى لزيادة موقف النظام الحاكم ضعفا.

ومع نهاية ستينات القرن التاسع عشر، كانت الأزمة المالية فى مصر تزداد حدة مع تراجع البدائل المتاحة للدولة للتعامل معها، حيث حدث انخفاض جديد فى أسعار القطن، مع تراجع الطلب البريطانى عليه فى عام ١٨٦٧. ومع تراجع قيمة العملة المصرية وتضخم الفجوات فى موازنة عام ١٨٦٨، تزايد التراجع فى ثقة الممولين الأجانب فى الحالة المالية لمصر. وكان تأسيس مجلس حائزى السندات الأجانب تمهيدا لإنشاء مجلس الدين فى ١٨٧٦، وكذا الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢. وعلى الرغم من الارتفاع

(١) حمزة. ص: ١٠٢ و ١٧٠.

الذى حدث فى أسعار القطن عامى ١٨٦٨ و١٨٦٩، فإن الخزانة كانت لا تزال تحت ضغوط شديدة لتلبية التزاماتها قصيرة الأمد. هذا فضلا عن أن الديون المستحقة لمصر على تركيا نتيجة بيع سفينة عسكرية وأسلحة أخرى لم يتم دفعها، وهو ما تزامن مع فيضان للنيل دمر ٢٤,٠٠٠ فدان من محصول الحبوب فى ١٨٦٩. ولم يتمخض الطبع المتزايد للعملات النقدية سوى عن انخفاض مستمر فى قيمتها. وهو ما حذا بإسماعيل ـ مدفوعا باليأس ـ لعرض محصول السكر لديه للرهن.[١]

كما وجدت الحكومة المصرية نفسها ملزمة بتسديد نفقات إضافية لمشروعات الرى، وقروضًا خاصة لإسماعيل، وكذا قرضى عام ١٨٦٢ و١٨٦٨ والفوائد على قرض السكك الحديدية المبرم فى ١٨٦٦. كما وقف رفض السلطان العثمانى حائلا دون إبرام إسماعيل لقرض جديد عام ١٨٧٠. وفى عام ١٨٧١، وجدت الخزانة نفسها مرغمة على التحول للمصادر الداخلية للحصول على الإيرادات اللازمة لها نظرا لتوقف كل مصادر رأس المال الخارجى. وكانت إحدى هذه المصادر ضريبة المقابلة، والتى كانت تقضى بأن أى فرد من حائزى الأراضى الذى يقوم بدفع الضرائب عن ست أعوام مقبلة مقدما سيحصل على حقوق الملكية الكاملة للأراضى التى يحوزها. ثم حولت هذه الضريبة لتصبح إلزامية بحلول عام ١٨٧٤، وتم تطبيقها فى كافة أرجاء القطر المصرى، وإن كانت لم تفد سوى حائزى الأراضى الكبار باعتبارهم الوحيدين القادرين على دفعها. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تسهم سوى بالقليل فى الحد من تدهور الأوضاع المالية فى مصر.

واعتبر رفض البنوك الأوروبية لتقديم المزيد من القروض لمصر خلال الأعوام الأولى من عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر مؤشرا بقرب زوال حكم إسماعيل، وكذا تداعى الهيمنة الاقتصادية والسياسية لطبقة الأتراك ـ الشراكسة الحاكمة. ويلاحظ هنا أن القروض الجديدة التى كانت تعقدها تركيا لذاتها كانت تلقى بمزيد من الأعباء على الخزانة المصرية بسبب رفع تركيا للجزية السنوية على مصر بالتالى. وهكذا وجد إسماعيل نفسه مجبرا على رهن أسهمه، وكذا السماح لخبراء ماليين أجانب بمراجعة الكيفية التى يتم من خلالها سداد القروض المتعثرة، ثم تكون مجلس الدين فى ١٨٧٦ لمراقبة إيرادات

(١) المرجع السابق. ص ص: ٢٦٥-٢٦٨.

الحكومة المصرية وتوجيهها لسداد القروض التى بلغ سعر الفائدة عليها ٣٠ بالمائة.[١] وبتزايد الشكوك حول الأحوال المالية فى مصر، تم تكوين الرقابة الثنائية والتى ضمت ممثلين عن إنجلترا ـ لمراقبة إيرادات الدولة ـ وفرنسا ـ لمراقبة النفقات. وفى عام ١٨٧٦، أفلت زمام الأمور من قبضة إسماعيل، وتمت الإطاحة به فى ١٨٧٩ وتولى ابنه توفيق الذى كان خاضعا للقوى الأوروبية بشكل كبير مكانه.

ولعل أحد النتائج المترتبة على زيادة تبعية مصر للقوى الإمبريالية الغربية حدوث تحول آخر فى الهيكل الاجتماعى المصرى، والذى تمخض عن نقل توجيه القوة الاقتصادية والسياسية بمنأى عن الطبقة الحاكمة التقليدية من الأتراك والشراكسة باتجاه أعيان الأرياف، وكذا باتجاه شرائح جديدة من الأتراك ـ المصريين. وإلى حد ما فقد كانت هذه العملية تتم تلقائيا بمنأى عن عملية دمج مصر فى السوق العالمية، فقيام محمد على بالقضاء على النخبة السياسية المملوكية، واعتماده على رفاقه من الألبان وعدد من العناصر المصرية بدلا منهم، وكذا دفعه بالعديد من الأتراك والشراكسة لأعمال إدارية بالريف لم يقوض فقط من نفوذ الأتراك والشراكسة، وإنما ألغى كذلك من التمايز العرقى فيما بينهم وبين الأعيان المحليين. وعلاوة على ذلك، فإن التوجه نحو دمج الطبقة الحاكمة من الشراكسة بأعيان القرى نتج عنه عدم قدرتهم على تجديد أنفسهم خلال السبعة عقود الأولى من القرن التاسع عشر نتيجة لعجزهم عن استجلاب أى عناصر شركسية جديدة من الخارج.[٢] ولم يكن محمد على ليدفع بالمصريين للجيش وجهاز الدولة لولا محاولته الطموحة للتحكم فى فوائض الإنتاج الزراعى وحرمان رأس المال الأجنبى والسلطان العثمانى من النفاذ للسوق المصرية. وبمجرد التوسع فى زراعة القطن، قامت الحاجة لتغيير نظم الرى وشبكات الاتصال عبر القطر بالتالى. وهكذا، فإنه مع تصفية الباشا لمعظم المماليك وعدم توافر عناصر شركسية جديدة، فإن خلفاء محمد على لم يجدوا بدا من الاعتماد على الأعيان المحليين لسد احتياجات بيروقراطية الدولة الآخذة فى الاتساع.

---

(١) David Landes. **Bankers and Pashas**. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958. p. 317.

(٢) Ibrahim Abu-Lughod. "The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the 'Urabi Revolt." **The Middle East Journal**. 12 (summer 1967). P. 329.

وعلى الرغم من تدهور أحوال الفلاحين خلال القرن التاسع عشر، نظرا لاغتصاب أراضى معظمهم، فإن أحوال أعيانهم تحسنت بشدة، نتيجة لتمتعهم بحقوق انتفاع بمساحات شاسعة من الأراضى، وقيامهم بجمع الضرائب بالإضافة لبعض المهام الإدارية الأخرى. وهو ما يعنى أن أعيان الريف قد ارتقوا فى السلم الاجتماعى كنتيجة مباشرة للتوسع فى زراعة القطن. وبمرور الوقت، أضحت مراكز ومصالح هذه الطبقة الجديدة مماثلة لمصالح الشراكسة ـ والذين سعى محمد على فى تفريقهم بإرسالهم لولايات مختلفة للحد من خطورة تهديدهم لقبضته على شئون السياسة والاقتصاد. وهكذا، فقد أخذت الخطوط المميزة ـ والمتمثلة بالأساس فى العرقية والحظوظ الاقتصادية ـ بين الطبقة الصاعدة وسلفها فى التلاشى، وكان أحد المؤشرات على ذلك هو استبدال التركية بالعربية كبديل للتواصل داخل الحكومة. فضلا عن ذلك، فقد حدث اختلاط بالزواج بين الطبقتين أدى لظهور شريحة جديدة من الأتراك المصريين داخل الطبقة الحاكمة بحلول نهاية حكم إسماعيل فى ١٨٧٩. وهكذا فإن سياسات محمد على الاقتصادية وخططه السياسية، وقدوم رأس المال الأجنبى لمصر ـ ولعله الأكثر أهمية فى هذا الصدد ـ مما عجل بالتداخل بين طبقتى أعيان الريف والشراكسة ـ الأتراك. كما نتج عن هذين العاملين الأخيرين فقدان النخبة السياسية المحيطة بالخديوى معظم قوتها السياسية والإدارية، وهو ما أفقدها بالتالى السيطرة على فوائض الإنتاج الزراعى. وهو ما تأكد بصدور القوانين المنظمة للملكية الأراضى والصادرة فى أعوام ١٨٣٦ و١٨٥٤ و١٨٧١ والتى وسعت من حقوق المالك الفرد على أرضه على حساب الدولة. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، أصبحت ملكية الأرض وراثية، ولم يعد بمقدور الدولة اغتصاب الأراضى دون وجه حق.

ولفهم أفضل لهذه التطورات، فإن من المفيد تحليل وضع بعض العائلات المعروفة من ملاك الأراضى خلال القرن التاسع عشر ـ والتى أبدت دعمها فيما بعد لتأسيس بنك مصر. وباستقصاء سجلات الأراضى فإن الادعاء بأن العديد من عائلات الأعيان التى ساهمت فيما بعد بالاستثمار فى الصناعة الوطنية كانت بالفعل فى مكانة جيدة خلال فترة حكم محمد على يجد بعض الدعم. وهو ما يوضح أن دمج مصر فى السوق العالمية بدخول رأس المال الأجنبى إلى أسواقها لم يخلق طبقات جديدة وإنما أعاد هيكلة العلاقات الطبقية بين الطبقات القائمة. أى أن البيانات الموجودة فى سجلات الأراضى إنما توضح حدوث

علاقة تكاملية ـ وليس انفصالاً ـ بين القوى التقليدية ونظيرتها الحديثة. فبدلا من اعتماد التصنيع المصرى على ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة، فإنه تلقى دعمه الأساسى من طبقة كانت تعد عماد المجتمع التقليدى طيلة القرن التاسع عشر.

ويتعارض نمط التواصل والاستقرار هذا ـ لاسيما فيما يتعلق بأعيان الأرياف ـ الذى تعبر عنه البيانات مع الادعاء القائل بتحلل القرية المصرية خلال القرن التاسع عشر، حيث أنه ـ وكما وضحنا بعاليه ـ وعلى الرغم من الصعوبات القاسية التى عانى منها الفلاحون، فإن أعيان الريف استفادوا بشدة من التغيرات الاقتصادية التى حدثت. ولكنهم لم يتمكنوا من توسيع ممتلكاتهم بكثرة حتى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر، حين بدأ رأس المال الأجنبى فى الاستثمار بكثافة فى استصلاح الأراضى، وكذا حينما بدأت الدولة فى التخلص من بعض أراضيها بعرضها للبيع لتسديد قروضها الأجنبية. وبمقارنة حجم الممتلكات من الأراضى لدى الأتراك ـ الشراكسة وعائلات أعيان الريف ـ التى استثمرت فيما بعد فى الصناعة الوطنية ـ يتضح أن ممتلكات الذوات كانت أكبر من تلك الخاصة بالأعيان[1]، ولعل هذا كان أحد العوامل التى أخرت الاندماج بين الطبقتين وهو الأمر الذى تغير فيما بعد مع تمكن الأعيان من توسيع قاعدة ممتلكاتهم بعد حكم الاحتلال البريطانى كما سبق التوضيح.

ولعل نظرة أخرى على سجلات تملك الأراضى تكشف عن أن القرية المصرية كانت تقسم إلى أربعة أقسام أو أكثر، كل منها تحت سلطة شيخ بلد معين، يكون مسئولا بالتالى عن جمع الضرائب فى هذا[2] الجزء وكان يسمى صاحب الحصة.[3] وبتحليل أنماط تملك

---

(١) لإحصاءات حول حجم ممتلكات العائلات التركية والشركسية المعروفة يمكن مراجعة:
Alexander Scholch. **Agypten den Agyptern! – Die Politische und Gesellechaftliche Krise der Jahre 1878-1882 in Agypten**. Freiburg: Atlantis Verlag, 1972. p. 38.

(٢) ليست هذه النتيجة من قبيل الادعاء بأن صغار الملاك لم يعانوا من صعوبات متعددة، فقد عانى الفلاحون من السخرة قبل قدوم الاحتلال الإنجليزى وتكالب المرابين ـ كمصدر للقروض ـ والضرائب المتصاعدة واغتصاب أراضيهم من قبل الدولة وكبار الملاك. ولتحليل مفصل حول معاناة عائلة من صغار الملاك يمكن مراجعة قصة عائلة محمد طلعت حرب فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٣) لم تخرج القرى المصرية التى تم جمع بيانات حولها عن هذا النمط فيما عدا قرية ميت أبو على شرق دلتا النيل والتى كان يقوم على جمع الضرائب فيها رجل بيروقراطى من الأتراك ـ الشراكسة يدعى رفعت بهجت بك ـ مفتش هندسة الغربية والمنوفية.

الأراضى فى كل حصة ـ أو وحدة ضريبية ـ يتبين وجود تغيرات طفيفة فى أنماط التملك ـ سواء لقطع الأراضى الأقل من خمسة أفدنة أو تلك التى تتراوح مساحتها بين خمسة أفدنة وخمسون فدانا. ولعل الحكمة وراء إخضاع عائلات أعيان الريف للتحليل إنما يرجع بالطبع لما أبدوه من دعم لبنك مصر ومجموعة شركاته. وباستخدام مصادر متعددة، كان بالإمكان التوصل للقرى التى تنتمى إليها تلك العائلات، ثم القيام بمراجعة ممتلكاتهم فى سجلات الأراضى. ولم يكن معظم أعضاء هذه العائلات مسجلين كمشايخ بالتناوب وكجامعى ضرائب، وإنما كان العديد منهم غالبا ما يكون منوطا به جمع الضرائب فى أكبر حصة ضريبية فى قراهم. وكذلك كان عمد هذه القرى عادة ما ينتمون لتلك العائلات، كما كان أفراد هذه العائلات هم فى العادة أول من يحصل من قراهم على ألقاب البكوية والأفندية والأغوية. وفى عبارة أخرى يمكن القول أن هذه العائلات كانت الأوائل بين متساوين داخل قراهم.

ومن الحالات الدالة على أهمية الملكية الزراعية كشرط للترقى السياسى على المستوى القومى؛ حالة عائلة الشريعى فى قريتى سمالوط ومنقطين بالمنيا وبنى مزار بصعيد مصر. فالشيخ على الشريعى عين عضوا فى مجلس محمد على الاستشارى من ١٨٢٨ وحتى ١٨٣٦. وكان بحوزة العائلة ١٠٠٠ فدان فى سمالوط مثلت ربع مساحة القرية، أما فى منقطين، والتى ترجع أصول العائلة إليها، فقد كانت المساحة التى تملكها العائلة أقل ولكنها كانت تمثل نسبة لا يستهان بها من أراضى القرية. ونظرا لأن عددًا من الملتزمين السابقين كان قد تم منحهم أراض فى صعيد مصر، فمن الممكن أن تكون عائلة الشريعى من بين العائلات التى استفادت من هذه المنحة، غير أن تسميتهم كمشايخ فى منقطين ترجح أصلهم الريفى على العكس من المماليك أو العلماء أو التجار المنتمين للحضر والذين وهبوا أراضى ريفية فى ظل حكم محمد على. وإن كان من الممكن أن يكون محمد على قد أنعم عليهم بأراض فى المنيا مقابل ما قدموه له من خدمات. غير أنه قد يكون من المستحيل الجزم بصحة هذه الفرضية، نظرا لأن أقدم سجل لملكيات الأراضى فى المنيا إنما يعود إلى عام ١٨٣٩ وإلى عام ١٨٤٩ فقط فى سمالوط. إلا أنه من المؤكد أن أيًا من العائلات الأخرى المشار إليها فيما يلى لم تحصل على عضوية ديوان محمد على ـ الأمر الذى قد يكون ناتجا عن صغر حجم ممتلكاتهم من الأراضى مقارنة بالطبقة الحاكمة من الأتراك ـ الشراكسة وكذا

عائلة الشريعى. وفيما عدا هذه العائلة، فإن الملكيات الصغيرة لهذه العائلات مقارنة بالعائلات الشركسية والتركية تؤكد صحة ما ذهبنا إليه من افتراض عدم قدرة أعيان الريف فى الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى لمصر على تحدى النخبة السياسية التركية الحاكمة، على الرغم من تزايد قوتهم الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلى.

جدول (٢-١) الأراضى المملوكة لعائلة الشريعى فى مركزى سمالوط ومنقطين بجهة المنيا (١٨٤٩-١٨٨١)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
		سمالوط		
١٨٤٩	١٠٩٣	٤		
١٨٥٠	١١٢٦	٥		
١٨٥٣	١١٣٣	٤	محمد على الشريعى[٢]	
١٨٥٤	١٠٦٢	٤	//	
١٨٥٧	١١٣٢	٤	//	
١٨٦٤	١١٣٢	٤	//	
١٨٦٦				إبراهيم أفندى الشريعى
١٨٦٨	١٣٣١	٦	محمد على الشريعى	
١٨٨١	١١٠٦	٩		بدينى الشريعى أفندى
		منقطين		
١٨٥٩	١٧٦	٢		
١٨٦١	١٥٥	٢		

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى سمالوط ومنقطين، ١٨٤٩-١٨٨١؛ خليل. ج ٦. ص ص: ٢٠ و ٤١.

(٢) حصة محمد الشريعى مثلت ٨٠ بالمائة من إجمالى أرض سمالوط، حوالى ٣٧١٤ فدان من جملة ٤٦١٨. وبالمناسبة فإن أول صك للأراضى فى كلا المركزين كان من نصيب حسن الشريعى والذى أنعم عليه بالبكوية فى ١٨٥٣.

وللوهلة الأولى قد يبدو أن عائلة كعائلة عبد الرازق من جرجا بالمنيا لم تكن تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى فى القرية التى تنتمى إليها. ففى أول بيان متاح فى هذا الخصوص، كان هريدى عبد الرازق يمتلك ١٨ فدانا عام ١٨٤٦. غير أنه فى ظل حصته الضريبية، والتى تبلغ مساحتها ٥٣ فدانا، كان مسجلا أربعة آخرون من أفراد عائلته كدافعى ضرائب دون أن تظهر أسماؤهم فى سجلات الملكية، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الحقيقتين التاليتين: الأولى أن عائلة عبد الرزاق مثلت مدا طويلا من العلماء المتمكنين.[١] أما الثانية فهى أن أولئك الذين كانوا يعملون فى أحواض أراضيهم هم من ظهرت أسماؤهم فى السجلات. وهكذا يمكن اعتبار معظم أعضاء عائلة عبد الرازق ملاكًا متغيبين نظرا لوضعهم كعلماء فى المراكز الحضرية؛ وإن كان أحد الاستثناءات على هذه القاعدة هو أحمد أفندى عبد الرازق والذى لعب دورا هاما فى مساعدة الخديوى سعيد على قمع إحدى انتفاضات البدو فى خمسينيات القرن التاسع عشر، وهو ما أسفر عن مكافأته بإقطاعه مساحة من الأرض فى المنيا؛ غير أنه تواجد فى أرضه بدلا من أن يكون أحد الملاك المتغيبين هو الآخر، وكان ذلك ناتجا عما واجهه من صعوبات فيما بعد فى علاقته بالخديوى، وهو ما أجبره على مغادرة القاهرة.[٢] ولكن هذا لا ينفى ـ فى نهاية المطاف ـ أن عائلة عبد الرازق كانت تمتلك مساحات محدودة من الأراضى الزراعية، وعلى الرغم من تولى حسن أحمد عبد الرازق عضوية مجلس شورى النواب خلال عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر، فإنها كانت لا تقارن فى المكانة السياسية والاقتصادية بأى من عائلات الأتراك أو الشراكسة.

أما العائلة الثالثة التى لعبت دورا هاما فى دعم بنك مصر، فقد تكونت من ثلاثة فروع، وهى عائلات خليفة مرزوق وأحمد إسماعيل والطويل. وعلى الرغم من عدم القدرة على معرفة إذا ما كانت هذه الفروع قد تزاوجت فيما بينها قبل عام ١٨٤٠، فإنهم كانوا يعيشون سويا فى ذات الحصة. وعلى الرغم من عدم انتظام سجلات ملكيات الأراضى لقرية بنى أحمد بالمنيا، فإن المتاح منها يشير لمحافظة الفروع الثلاثة ـ بدرجة أو بأخرى ـ على

(١) فأفراد هذه العائلة برز اسمهم على ساحة العلم منذ القرن السادس عشر. على عبد الرازق. **من آثار مصطفى عبد الرازق**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧. ص ص: ٥-٦.

(٢) **نفس المرجع السابق**. ص ص: ٨-١٠.

ممتلكاتها فى الفترة بين عامى ١٨٤٦ و١٨٨١. وكما كان الحال مع عائلتى الشريعى وعبد الرازق، فقد استمدت هذه العائلة مكانتها المتقدمة اجتماعيا من حقيقة أنها كانت صاحبة أكبر حصة ضريبية (فرع خليفة مرزوق) كما أن اثنين من أفرادها ـ والذين توليا منصب العمودية (إسماعيل أحمد وخليفة مرزوق) ـ عُينا فى مجلس شورى النواب. كما ازدادت مكانة هذه العائلة بعد اختلاطها بالمصاهرة مع عائلة سلطان ـ والتى كانت واحدة من أقوى وأغنى عائلات مصر حينئذ ـ خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

جدول (٢-٢) الأراضى المملوكة لعائلات خليفة مرزوق (خ-م) وأحمد إسماعيل (أ-إ) والطويل (ط) فى بنى أحمد بجهة المنيا (١٨٤٣-١٨٧٩)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان) (خ-م) (أ-إ) (ط)	عدد الملاك	صاحب الحصة	عمدة
١٨٤٣	٦٦+١٠٨+٠=١٧٤	٦		
١٨٤٨	٢٣٨+١٢٥+٣٠=٣٩٣	٨		
١٨٥٨	١٩٨+١٠٩+٢٠=٣٢٧	٧	خليفة مرزوق وإسماعيل أحمد	
١٨٦٣	١٣٦+١٣٢+٧٦=٣٤٤	٨	// //	
١٨٦٩	٢٠١+١٠٢+٢١=٣٢٤	١٠	// //	شيخ إسماعيل أحمد
١٨٧٩[٢]	١٣٢+ ٥٣ +٩=١٩٤	٩	// //	خليفة أفندى مرزوق

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى بنى أحمد بالمنيا، ١٨٤٣-١٨٧٩؛ خليل. ج ٦. ص ص: ٢٠ و ٢٦.

(٢) يلاحظ هنا الانخفاض الواضح فى الأرقام المبينة لهذا العام مقارنة بالأرقام المعطاة لعام ١٨٦٩، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء حقيقة أن زمام هذه القرية قد تم تقليصه من ٢١٨٩ إلى ١٢٥١ فدان خلال تلك الفترة، وهو ما يعنى تحول بعض الأراضى المملوكة لهذه العائلات لقرية أخرى.

كما مثلت عائلة الوكيل من سوموخراط بالبحيرة فى غرب الدلتا حالة أخرى للعائلة المهيمنة على شئون قريتها اقتصاديا وسياسيا. فالحصتان الأوليان فى القرية وكذا منصب العمودية كانت من نصيب هذه العائلة كما هو موضح بسجلات الملكية. وقد بلغت نسبة أراضيهم إلى إجمالى أراضى سوموخراط ٣٤,٥ بالمائة فى عام ١٨٥٦ (وهو أول عام توافرت عنه بيانات) ثم ٤٣,٧ بالمائة فى ١٨٧٥، وانتهاءا ب ٤٢,٥ بالمائة فى ١٨٨١. وعلى الرغم من تزايد ملكية عائلة الوكيل بين عامى ١٨٥٦ و١٨٨١، إلا أن هذه الزيادة قد لا يلتفت إليها مع تزايد عدد الأفراد المالكين لهذه الأراضى. وهذه العملية تشير لبداية عملية من تفتت ملكية الأراضى والتى بدت واضحة خلال العقود الثلاثة الأولى من حكم الاحتلال الإنجليزى فى ظل قيام الدولة باستصلاح أراضيها، وهو الأمر الذى ألقى بتبعات على كبرى العائلات المالكة للأراضى خلال الجزء الأول من القرن العشرين.

جدول (٢-٣) الأراضى المملوكة لعائلة الوكيل فى سوموخراط بجهة البحيرة (١٨٥٦-١٨٨١)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٥٦	٢٥٨	٣	محمد حسن	
١٨٦٦			الوكيل؛ يوسف	شيخ محمد الوكيل
١٨٧٥	٦٩٢	٨	الوكيل/ إبراهيم	
١٨٨١[٢]	٦٤٩	١٤	الوكيل؛ يوسف الوكيل/ أحمد أفندى الوكيل	

أما عائلة الخطيب من قحافة بالغربية فى وسط الدلتا فقد كانت العائلة الوحيدة التى توافرت عنها بيانات قبل قيام محمد على بتطبيق نظامه الاحتكارى. وقد زادت ملكية

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى سوموخراط بالبحيرة، ١٨٥٦-١٨٨١؛ خليل. ج ٦. ص: ٢٤.

(٢) على الرغم من عدم بيان أى حصص لعام ١٨٨١، فقد كان أحمد أفندى الوكيل هو جامع الضرائب على الرغم من عدم تسجيل أى أراضى باسمه.

العائلة من الأراضى بصورة طفيفة فى الفترة بين عامى ١٨١٢ و١٨٥٨. وخلافا عما وجد فى حالة العائلات الأخرى، فقد تملك أعضاؤها مساحات قليلة من الأراضى. وهكذا فإن أهمية عائلة الخطيب تنبع من توضيحها لعوامل الاستمرارية فى الهيكل الاجتماعى للريف المصرى أكثر من كونها قوة سياسية يعتد بها على المستوى المحلى، حيث كانت قوتها بالأساس مستمدة من علاقتها بعائلة المنشاوى بالغربية ـ والتى كان أحد أفرادها عضوا فى ديوان محمد على ـ حيث عمل كوكيل لها.

جدول (٢-٤) الأراضى المملوكة لعائلة الخطيب فى قحافة بجهة الغربية (١٨١٢-١٨٥٨)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨١٢	٣٠	٥		
١٨٥٨	٩٥	٧		

وتأتى بعد ذلك عائلة الجزار والتى مثلت واحدة من أبرز العائلات المؤثرة فى بنك مصر ـ سواء فى إدارته أو من حيث الاستثمار فيه. ولعل لقب أبرز أعضائها ـ «الريس» حسن الجزار ـ إنما يشير للأصل الحضرى ـ وربما للنشاط ذى السمة التجارية للعائلة. وعلى الرغم من احتمال قيام عائلة الجزار بزراعة الأراضى فى العديد من القرى المحيطة بشبين الكوم ـ عاصمة المنوفية ـ فإنه ليس بالإمكان التوثق من صحة هذه المعلومات على الرغم من اشتهار أفراد العائلة كمزارعين خلال القرن العشرين. وفى كل الأحوال، فإن السجلات تشير لعائلة أخرى لها مكانتها فى الهيكل الاجتماعى للريف المصرى وهو ما بدا جليا فى أعقاب تعيين محمد على أحد أفراد العائلة وهو حسن (أبو طالب) الجزار فى نظارة مدرسة شبين الكوم الابتدائية التى أنشأها الباشا فى ١٨٣٧.[٢]

---

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى قحافة بالغربية، ١٨١٢-١٨٥٨.

(٢) Yacub Artin. **L'Instruction publique en Egypte**. Paris : Ernest Leroux, 1890. p. 178.
ولمزيد من التفصيل حول وضع عائلة الجزار كأعيان يمكن مراجعة: على مبارك. **الخطط التوفيقية**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٨٨٧-١٨٨٩، ج ١٢، ص. ١٤٨؛ والذى يصف فيه على باشا مبارك وضع على أفندى الجزار والذى كان عمدة ومساعد سابق لمدير مديرية المنوفية وعضو سابق لمجلس شورى النواب وكبير عائلة الجزار فى شبين الكوم.

جدول (٢-٥) الأراضى المملوكة لعائلة الجزار فى شبين الكوم بجهة المنوفية (١٨٤٨)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٤٨	١٦٣	٦	الريس حسن الجزار	

كما كانت إحدى أبرز عائلات الأعيان من حيث الاستثمار فى بنك مصر هى عائلة الشعراوى بالمنيا. وعلى الرغم من تولى على شعراوى منصب العمودية فى المطاهرة، فإنه بالإطلاع على سجلات ملكية الأراضى لم يتبين سوى أن فردين من أفراد العائلة كانا من أصحاب الأراضى خلال أعوام ١٨٤٨ و١٨٥٣ و١٨٨١، وهو ما يعد مؤشرا على قوة العائلة. ومن المحتمل أن معظم أراضى العائلة كانت فى المساحات المجاورة للمطاهرة، وهو ما تأكد مع تأسيس قرية جديدة وهى نزلة بنى محمد شعراوى ـ والتى كانت تعد فى أول إنشائها فى ١٨٧٠ جزءا من المطاهرة غير أنها ما لبثت أن أصبحت وحدة إدارية مستقلة فى عام ١٨٨١. ووفقا للقاموس الجغرافى للبلاد المصرية، فإن «هذه القرية الجديدة سميت باسم الشيخ شعراوى ـ جد على شعراوى باشا أحد أبرز أعيان المنيا».[٢] كما أن مراجعة ملكيات حسن شعراوى وليس رمز العائلة ـ الشيخ محمد ـ إنما تشير دون شك لإمكانية وجود عدد من أفراد العائلة من ذوى الأملاك فى المطاهرة والتى لم يمكن العثور على بيانات بها.[٣]

ولعل العائلات الوحيدة التى دعمت بنك مصر من بين العائلات الجديدة كانت العائلات البدوية من صعيد مصر كعائلة لملوم المصرى السعدى من مغاغة بالمنيا وعائلة الباسل من الفيوم. فعائلة لملوم لم يتبين أنها كانت تحوز أى مساحات من الأراضى يعتد بها قبل حلول القرن العشرين فيما عدا بعض القطع المتواضعة فى مساحتها فى مغاغة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من وجود اسم عائلة الباسل فى سجلات

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى شبين الكوم بالمنوفية، ١٨٤٨.

(٢) محمد رمزى (محرر). **القاموس الجغرافى للبلاد المصرى**. القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٠. المجلد الثانى، الكتاب الثالث. ص ص: ١٨٣-١٨٤.

(٣) وهكذا فإنه يجب علينا الإشارة إلى أن البيانات الموضحة هنا إنما هى بلا شك تقدم تقديرات أقل من الواقع لممتلكات العائلات محل الدراسة.

ملكية الأراضى لقرية طوطون بالفيوم عامى ١٨٥٠ و١٨٥٧ فإن ذلك جاء لتسجيل رقعتين من الأراضى تبلغ مساحتاهما فدانين وأربعة أفدنة على التوالى. إلا أن هاتين العائلتين كانتا تستمدان قوتيهما من انتمائهما لقبائل بدوية عريقة عملت على تهديد صعيد مصر على فترات زمنية متباعدة خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكانت معظم هذه القبائل قد قدمت من برقة إلى مصر خلال القرن الثامن عشر واستقرت فى الفيوم وبنى سويف والمنيا. وكان عليهم الانتظار حتى تولى الخديوى سعيد الحكم للاستقرار والتوجه للزراعة.[١]

جدول (٢-٦) الأراضى المملوكة لعائلة الشعراوى فى المطاهرة بجهة المنيا (١٨٤٨-١٨٨١)[٢]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٤٨	٨٤	١		
١٨٥٣	١١٤	٢		
١٨٦٢	لا توجد بيانات[٣]			
١٨٦٨	//			حسن أغا
١٨٨١[٤]	١٤٣	٢		شعراوى

وهكذا فإنه على الرغم من أن قوة أعيان الريف قد اتضحت من التحليل السابق، فإنه قد يكون من المهم فى هذا الإطار تسليط الضوء على درجة الشعور بالانتماء لهذه الطبقة كشريحة اجتماعية مع انقضاء القرن التاسع عشر. ولعل التوسع فى زراعة القطن

(١) Gabriel Baer. **A History of Landownership in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1962. pp. 59-60.

(٢) المصدر: سجل ملكيات أراضى المطاهرة (١٨٤٨-١٨٨١) ونزلة بنى محمد شعراوى (١٨٨١) بالمنيا؛ خليل. ج ٦. ص: ٢١.

(٣) يمكن تفسير غياب أى بيانات عن ملكية عائلة الشعراوى فى عامى ١٨٦٢ و١٨٦٨ بالتغيرات الحادثة فى مساحة القرية التى زيدت من ٧٥٠ فدان عام ١٨٤٨ إلى ١١٧٧ فدان فى ١٨٦٨ ثم تم تقليصها إلى ٩٧٣ فدان فى ١٨٨١.

(٤) وهذه تشمل ٦٤ فدنا مملوكة لحسن شعراوى فى المطاهرة و٨ أفدنة مملوكة لإبراهيم شعراوى فى نزلة بنى محمد شعراوى.

طويل التيلة كان العامل الرئيس فى هذه العملية، حيث لم يقتصر أثره فقط على خلق تبادلية نفعية بين عائلات من شتى أنحاء مصر كانت تزرع أنواعًا مختلفة من محاصيل الكفاية فى السابق، وإنما امتد لخلق علاقات مصالح شبكية بين جماعات كانت تعادى بعضها البعض فيما مضى، كالبدو والأعيان المحليين على سبيل المثال. هذا فضلا عن أن الارتفاع الحاد فى أسعار الأرض والناتج عن التوسع فى زراعة القطن جعل العديد من عائلات التجار فى الريف توجه أجزاء كبيرة من رأسمالها للاتجار فى الأراضى.[1] ونظرا لعدم توافر وسائل الرى المناسبة التى حدت من انتشار زراعة القطن فى صعيد مصر ـ كما فى محافظة أسيوط التى استمرت فى إنتاج الحبوب ـ فإن عائلات أعيان الأرياف فى الصعيد فشلت فى تطوير درجة مماثلة من الشعور بالانتماء الطبقى حتى مطلع القرن العشرين حين تم تطبيق الرى الدائم فى الصعيد وبدأت زراعة القطن فيه.

كما أتى إنشاء مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ ليوفر إطارًا مؤسسيًّا للتعبير عن مصالح طبقة أعيان الريف. وبمسح خلفية أعضاء المجلس، تبين أن ثمانية وخمسين من أعضائه السبعين الممثلين للريف (حوالى ٨٣ بالمائة) كانوا عمدا. فى حين كان الإثنا عشر الباقون منتمين لأشهر العائلات فى أقاليمهم كأحمد أفندى أباظة.[2] هذا علاوة على أن المكاسب التى حققتها تجارة القطن سمحت لعدد متزايد من كبريات عائلات أعيان الأرياف بالإقامة فى البنادر أو فى القاهرة أو الإسكندرية، وهو ما أتاح لهم الفرصة للتفاعل فيما بينهم وكذا مع أعضاء العائلات الشركسية والتركية الذين كانوا يتركزون فى معظم الأحوال فى المراكز الحضرية. ولعل أهمية التفاعل بين أعيان الريف عبرت عن نفسها فى تكوين الجماعات السياسية الهشة ـ كصالون القاهرة الذى أنشأه حسن عبد الرازق، والذى كان مركزا لبؤرة المعارضة لسياسات الخديوى ومن وراءه.[3]

---

(١) ولعل هذه كانت حالة عائلة خشبة بمدينتى أسيوط وبنى قرة بأسيوط على سبيل المثال.

(٢) خليل. ج ٦. ص ص: ١٧-٢١.

(٣) مقالة بقلم على عبد الرزاق فى **السياسة الأسبوعية** (١٥ ديسمبر ١٩٢٧)؛ وكذلك عبرت المعارضة لسياسات الخديوى عن ذاتها بقوة فى كتاب عبد الرحمن الرافعى، **عصر إسماعيل**. (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٢). ومن بين الأمثلة التى أوردها كتاب الرافعى، ما ورد من انتقاد إبراهيم أفندى الشريعى للسياسة الضريبية للحكومة فى مجلس شورى النواب، حيث بدا واضحا تذمر الأعيان من وطأة العبء الضريبى، حيث ارتفعت الضريبة فى إحدى القرى المشار إليها (قرية المطاهرة) ٣٢٥ بالمائة بين عامى ١٨٤٨ و١٨٨١ (الجزء الثانى. ص ١٠٩).

وبينما كان الأساس الذى قامت عليه معارضة الأعيان هو مصلحتهم المشتركة فيما يتعلق بتجارة القطن، فقد يكون من غير المنصف قصر تفسير أسباب تذمرهم على الجوانب الاقتصادية فقط. فجانب من معارضتهم للنخبة السياسية المحيطة بالخديوى عكس شعورهم بعدم حصولهم على ما يستحقون من دور فاعل فى عملية صنع القرار السياسى على المستوى المحلى ـ أخذا فى الاعتبار مركزهم الاقتصادى المتقدم. وهكذا، فإن هذا التفاعل بين الأعيان الريفيين والحكام من الشراكسة والأتراك تمخض عن شريحة جديدة من الأتراك المصريين. وهكذا فقد ساهم هذا التقارب فى تدعيم البرجوازية الزراعية الصاعدة فى مصر مع تولد الوعى الطبقى لها فى ظل طبقة اجتماعية قوية. وأخيرا فقد تدعم هذا الوعى الطبقى من خلال تعيين العديد من أبناء الأعيان فى مناصب حكومية ـ خصوصا فى الريف ـ من قبيل مديرى المديريات ومفتشى الرى.[1] وهذه المناصب، والتى غالبا ما كان التعيين فيها يتم بالتناوب، حدث فى إطارها إرسال كثير من الأعيان إلى مديريات غير تلك التى ينتمون إليها وهو ما مكنهم من الالتقاء بنظرائهم من الأعيان فى تلك الدوائر ومناقشة المشكلات المشتركة. وليس بخاف على أحد القول بأن توسع الجهاز البيروقراطى للحكومة كان نتيجة مباشرة لهيمنة التجارة على الاقتصاد حيث تطلبت زراعة القطن تطوير شبكات الرى وكذا قطاعات أخرى عديدة من البنية التحتية المصرية.

والخلاصة، أن اندماج مصر فى السوق العالمية خلال القرن الثامن عشر كان بداية تحولات هامة فى الهيكل الاجتماعى المصرى. كما تزايد بشدة حجم رأس المال الأجنبى العامل فى مصر ـ والذى كان يأتى فى جزء منه من خلال الإمبراطورية العثمانية ـ خلال القرن التاسع عشر مع تحول الاقتصاد المصرى للتجارة كنتيجة للتوسع فى زراعة القطن طويل التيلة. وكان التخبط الاقتصادى الذى خلفته سياسات محمد على فى المجال الاقتصادى، وكذا الحاجة لتنمية البنية التحتية لمصر وراء خلق دين عام ضخم، وأسفرت هذه الأزمة المالية عن تحول فى موازين القوى السياسية والاقتصادية لصالح طبقة جديدة

(١) أمين سامى. **تقويم النيل**. القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٦، كما تمت الإشارة إليه فى أبو لغد، ص. ٣٣٥. رقم ٢٣؛ كما يوجد مصدر آخر على قدر كبير من الأهمية والتفصيل فيما يتعلق بأثر التوسع فى البنية التحتية للدولة على أعيان الريف وهى ملفات الخدمة والمعاشات فى السجلات الحكومية المصرية.

من أعيان الأرياف على حساب الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة. وكانت زراعة القطن بمثابة الأرضية المشتركة من حيث المصالح والتى مهدت السبيل لتطور وعى لدى هؤلاء الأعيان بانتمائهم لهذه الطبقة، كما أعطت التحديات المشتركة التى واجهتهم ـ من قبيل العبء الضريبى الثقيل وهجرتهم للمراكز الحضارية، ومشاركتهم المتزايدة فى السياسات الوطنية وإشراك أعداد متزايدة من المصريين فى إدارة البيروقراطية الحكومية والقوات المسلحة ـ دفعة لهذا الشعور.

obeikandl.com